الحلول الاقتصادية بين الإسلام والعلمانية

أ. محمد عبد المجيد الزغبـــي ـ طالب بمرحلة الدكتــوراه ـ
جامعة الزيتونـــــة ـ تونس.

Economic Solutions between Islam and Secularism

Study summary

This study explores secular theory and its views on positive economics, as well as the true religious view of economic problems. Secularism is a principle observed in society that relates to both government and religion. Secularism presents itself as a radical solution to the suffering of the Islamic world. Conversely, it lacks solutions. Islam offers radical solutions. Islam has established and legislated obligations that establish a balance between the individual and society. It also includes prohibitions in the section on prohibitions in Islamic law that establish this balance and establish justice. It gives the individual power and ownership, and recognizes individual ownership and individual incentives. However, it does not place this ownership without accountability, imposing restrictions and costs on it. The study

الملخـــــص:

تكشف هذه الدّراســـة عن النّظرية العلمانية وما اشتملت عليه من الآراء حول الاقتصاد الوضعي، ونظرة الدين الحنيف اتجاه المشكلات الاقتصادية، فالعلمانية هي مبدأ لوحظ في المجتمع الذي يتعلق بكل من الحكومة والدين، وتطرَحُ العلمانيّةُ نفسَها كحلٍّ جـذريٍّ لما يعانيهِ العَالَمُ الإسلاميُّ، وعلى خلاف ذلك فهي تفتقر إلى إيجاد الحلول، والإسلام يطـرح الحلول الجذرية، فالإسلام أقـرّ وشرع من الفرائض ما يقيم التوازن بين الفرد والمجتمع، وجعل هناك من المحرمات ـ أيضاً ـ في قسم المنهيات في الشريعة ما يقيم هذا التوازن ويقيم العدل، فهو يعطي الفرد ويملِّك الفرد، ويقر الملكية الفردية والحوافز الفردية، ولكن لا يضع هذه الملكية بغير حساب، فيضع عليها قيوداً وتكاليف.

المقدمـــــــــة:

الحمد لله الـذي أنعم علينا بالطيبات، وجعلها عونًا على أداء الشعائر والعبادات والصلاة والسلام على رسول الله، هادي البشــرية إلى ما به قوام حياتها وسعادتها في الدّارين

وبعد:

في الحقيقة هناك كثير من المفكرين يـرون أنه لا يجوز المقارنة بين النّظام الإســلامي والنظام العلماني الوضعي؛ لأنه لا وجه للمقارنة على الإطلاق بين ما شرعه الله - سبحانه وتعالى-، وبين وضع البشــر واجتهاداتهم الفكرية، وهناك - أيضا - من المفكرين من يرى أن مثل هذه المقارنات إذا كانت تقصــد إبراز عظمة الإسلام وبيان الفروق لكي يزداد المسلمون إيمانا مع إيمانهم بأن الإســلام هو نظــام شامل لجميع نواحي الحياة، فهو أمر محمود. فالعلمانية مبدأ لوحظ في المجتمع الذي يتعلق بكل ما للحكومة والدين، ولها أصل تاريخي بنتْ عليه أفكارها، وتطرَحُ العلمانيّةُ نفسَها كحلٍّ جذريٍّ لما يعانيهِ العَالَمُ الإسلاميُّ من تخلُّفٍ ترجعُ التياراتُ العلمانيّةُ سبَبَهُ إلى تمسّكٍ بدستوريّةِ الدّينِ وأحقيّتِهِ في حكمِ المجتمعَات سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا. وعلى خلاف ذلك فإن الإسلام يخالفهما في النظرة، فالإسلام أقر وشرع من الفرائض ما يقيم التوازن بين الفرد والمجتمع، وجعل هناك من المحرمات - أيضاً - في قسم المنهيات في الشريعة ما يقيم هذا التوازن ويقيم العدل، فهو يعطي الفرد ويملِّك الفرد، ويقر الملكية الفردية والحوافز الفردية، ولكن لا يضع هذه الملكية بغير حساب، فيضع عليها قيوداً وتكاليف. لذلك: فهذه دراسة بحثية تكشف النظرية العلمانية وما اشتملت عليه من الآراء حول الاقتصاد الوضعي، ونظرة الدين الحنيف اتجاه المشكلات الاقتصادية.

مشكلة البحث:

يرى كثير من الناس أن العلمانيــة هي حركة اجتماعية تهدف إلى التطور والإبداع، ومواكبة العصر مع الدول المتقدمة اقتصاديا، وأن هذا كله غير معارض للإسلام؛ فهذه الدراسة تفرض أن الدين الإسلامي شامل لكل شيء.

وينكشف من هذه الإشكالية التساؤلات الآتية:

ـ ما هي السبل التي يمكن من خلالها التقدم والازدهار اقتصاديا، وهل فعلاً أن الاقتصاد في الدولة العلمانية يُدار بطريقة منهجية موظفة للازدهار، أو الوصول للازدهار الاقتصادي

ـ هل للعلمانية علمية تدار بها الجوانب الاقتصادية، أي: المنهجية غير منهجية هذا الدين وهل تخالف معايير الاقتصاد الإسلامي.
ـ كيف ينظر الإسلام بأحكامه وتشريعاته إلى الاقتصاد العلمانية المعاصرة.
ـ هل يكون العامل الاقتصادي دور في نشوء العلمانية والمطالبة بها.
ـ يرى العلمانيون أن القيود الدينية هي المسؤولة عن ركود الاقتصاد مثل: لا تبع الحرام، وكله حرام، فما صحة هذه الأقوال؟

أهمية الموضـــــوع:

ـ بيان مخاطر العلمانية على الإسلام والمسلمين.
ـ الاجتهاد في وضع السبل الممكنة للرقي بالمؤسسات الاقتصادية الإسلامية إلى أعلى المستويات.
ـ بيان أن هذا الدين كامل وشامل لجميع متطلبات الحياة الفردية والجماعيـــة.
ـ إن مثل هذه الدراسة تمكن للباحث الاطلاع على الاحكام الشرعية وأدلتها فتحصل بذلك الفائدة العلمية الكبيرة.

المنهج العلمـــي :

سأعتمد بإذن الله ـ تعالى ـ في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بتتبع المباحث المراد ذكرها ووصفها وصفا كاملاً وتحليلها، واستخراج نتائج هذه الدراسة.

هيكلية البحث:

المقدمة: المبحث الأول: نظريات الاقتصاد العلماني للمشكلات الاقتصادية، والمطلب الأول: المطلب الأول: التعريف بالعلمانية، والمطلب الثاني: آثار العلمانية الاقتصادية في العالم الإسلامي، والمبحث الثاني: موقف الاقتصاد الإسلامي من المشكلة الاقتصادية: المطلب الأول: النظرة الإسلامية للمشكلة الاقتصادية، والمطلب الثاني: التقدير الإسلامي للأزمة الاقتصادية: الخاتمة: وفيها أهم النتائج، ثم هوامش البحث

المبحث الأول ـ نظـــــرة الاقتصاد العلماني للمشكلات الاقتصادية:

المطلب الأول ـ التعريف بالعلمانية:

تعريف العلمانية لغة: العلمانية لغة لا توجد لفظ العلمانية في معاجم اللغة العربية القديمة، وقد وردت في بعض المعاجم الحديثة ومن ذلك:
أ– ما ورد في المعجم العربي الحديث (1): العلماني نِسْبَة إِلَى الْعلم بِمَعْنى الْعَالم وَهُوَ خلاف الديني أَو الكهنوتي (2)

تعريف العلمانية اصطلاحا: العلمانية في الاصطلاح: محل اختلاف الفلاسفة والعلماء، ومن الصعب العثور على تعريف دقيق، متفق بشأنه حول العلمانية، هذا راجع لحداثة المصطلح من حيث الممارسة والاستعمال (3)

العلمانية في الفكر الغربـــي: ورد في قاموس أكسفورد عدة تعريفات لمصطلح (علماني) (secular) منها (4)

1- إنه ينتمي للحياة الدنيا وأمورها.

2- كانت الكلمة تطلق على الأدب والتاريخ والفن، خصوصا الموسيقى ومن ثمّ على الكتّاب والفنّانين.

3- وفي التعليم تشير إلى الموضوعات غير الدينية، ومن هنا فإن تعبير مدرسة علمانية يكون بمعنى: مدرسة تدرّس تعليما غير ديني.

4- العلماني: هو ما ينتمي إلى هذا العالم الآني المرئي تمييزا عن الأزلي والروحي

5- يهتم بهذا العالم فقط (غير الروحي).

فالعلمانيـــة: كلمة أوروبية النشأة، ولذلك فنحن لا نريد أن نبحث عن معناها في لغة العرب، وإنما نبحث عنها عند الأوروبيين أنفسهم لنرى ماذا يعنون، فنجد أنها ترجمة عربية لكلمة أوروبية، وهي ترجمة مظللة خادعة؛ لأنها توحي بأن لها صلة بالعلم، والمقصود بها في تلك اللغات هو إقامة الحياة بعيدًا عن الدين، أو الفصل الكامل بين الدين والحياة، فيتضح أنه لا علاقة للكلمة بالعلم، إنما علاقتها قائمة بالدين على أساس نفي الدين والقيم الدينية عن الحياة. (5)

العلمانيـــة في الفكر العربـــي: ففـي الفكر العربي هناك تيارات مختلفة مواقفها متباينة من مفهوم العلمانية فنجد التيار الحداثي التنويري أخذت فيه العلمانية عدة أشكال أهمها رفض أية مرجعية دينية في أي مجال من مجالات الحياة، ورد كل شيء إلى العقل والتجربة حيث أنهما سبيلا للمعرفة .

يعرّف محمد أركون العلمانية قائلا: " إن العلمنة، بالنسبة لي، هي موقف للروح وهي تناضل من أجل امتلاك الحقيقة أو التوصل إلى الحقيقة"(6)، هذا يعني أن تعريف أركون للعلمانية قائم على وصفها بأنها: موقف للروح التي تبحث عن الحقيقة، حيث إنه من مؤيدي الاتجاه العلماني، بوصف العلمانية نور للعقل. (7)

وأما عبد الوهاب المســيري هو الآخر من التيار التنويري الحداثي، من بين المفكرين الذين نادوا بالعلمانية، ففي أحد تعريفاته لها يقول: "العلمانية تعني ثمة انتقال من الإنساني

إلى الطبيعي المادي، أي: من التمركز حول الإنسان إلى التمركز حول الطبيعة، أي: الانتقال من تأليه الإنسان وخضوع الطبيعة إلى تأليه الطبيعة وإذعان الإنسان لها. (8)

المطلب الثاني ــ حلول المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد العلماني الرأسمالي:

العلمانية فكر ومنهج حياة شامل مشتق من علوم المادة والطبيعة ومنحصر في اطار المادة ولا يحتوي أي فكر غيبي من خارج حدود المادة، كالدين أو المعتقد، والعلمانية تشمل السياسة، فهي تفصل الفكر المادي عن الفكر الغيبي، فتعمل على فصل الدين عن الدولة، كذلك تشمل الاقتصاد، فهي تتخذ النظريات الاقتصادية للتنمية والاستثمار والتطوير والانتاج والاستهلاك من الصناعة والزراعة وغيرها بكل وسائل الانتاج من أسس علمية مدروسة ومجربة بالاستناد الى العلوم ذات الاختصاص، ومن هنا أصبح الفرق بين العلمانية والرأسمالية هو أن العلمانية نظام حياة شامل ومنهج حياة وفلسفة وجود، وأما الرأسمالية فهي نظام اقتصادي قائم على أساس نظرية رأس المال المتحكم بحركة الاقتصاد وعملية الإنتاج والاستثمار والتنمية بدافع الربح، وللملاحظة والتدقيق بأن العلمانية تميل لاتخاذ النظام الاشتراكي في الاقتصاد لأنه متطور عن النظام الرأسمالي حيث إن النظام الرأسمالي أقرب إلى سلطة الدين كونه من بقايا نظام البرجوازية السابق في أوروبا والذي أسسته الكنيسة في أواخر العصور الوسطى وكان قد بني على أسس النظام الاقطاعي التسلطي الاستعبادي الكنسي .

وعليه فإن العلمانية تسعى دائما لتطبيق النظام الاشتراكي (9)

آثار العلمانية الاقتصادية في العالم الإسلامي:

تطــرَحُ العلمانيّةُ نفسَها كحلٍّ جذريٍّ وحقيقيٍّ لما يعانيهِ العَالَمُ الإسلاميُّ من تخلُّفٍ ترجعُ التياراتُ العلمانيّةُ سبَبَهُ إلى تمسّكٍ بدستوريّةِ الدّينِ وأحقيّتِهِ في حكمِ المجتمعَات سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا. بل إنّ المشروعَ العلمانيّ في المجتمعاتِ المسلمةِ يزعمُ أنّهُ ما قامَ إلّا لينتشلَ الأمّةَ من قاعِها المتخلّفِ ويجعلَ منها -بفعلِ العلمانيّةِ- أمّةً متقدمَة، وهوَ إذ يحاولُ التأصيلَ لفرضيّتِهِ المزعومةِ يجعلُ من النموذجِ الغربيّ دليلًا يرجعُ إليهِ للمقارنةِ والاستدلال.(10)، وانتقل داء الغرب المزمن (التعامل الربوي) وسيطرة رؤوس الأموال على الحياة الاقتصادية إلى العالم الإسلامي فأقاموا المؤسسات الربوية في جميع أنحاء العالم الإسلامي وربطوا حياة الناس ومشاريعهم الزراعية والصناعية وتجارتهم كلها بالبنوك الربوية، التي تمص مدخرات الشعوب وكدح العاملين فيها لتصب في النهاية في أرصدة اليهود حيث يمسكون بزمام المؤسسات الربوية العالمية.

وقد شنع - سبحانه وتعالى - عن الأكل بالباطل وعن الربا، قال - تعالى-: ﴿**وَأَخْذِهِمُ ٱلرِّبَوٰاْ وَقَدْ نُهُواْ عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبٰطِلِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكٰفِرِينَ مِنْهُمْ عَذَاباً أَلِيماً**﴾ [سورة النساء:160].﴾ ، وقال – تعالى - : ﴿ **يٰأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوٰلِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ**﴾ [سورة البقرة:279].

وتزعم العلمانية أن لها الإمكانيــة للنهوض بالمجتمعات إلى النماء الاقتصادي، والازدهار، لأن في نظرها السبب في تخلف المجتمعات النامية هو دينيا.

فبإمكاننا أن نحاججهم بنماذج من دولٍ عربيةٍ يعتبرونها علمانيّةً بلا جدالٍ، كتونس مثلا، وهيَ تحتَ حكمِ العلمانيةِ الشاملةِ من عقود، وما حققت من تقدّمٍ على أيّ جانب، بل إن بعض الدولِ العربيّةِ التي هيَ أقلّ علمانيةً منها سبقتها على الجوانبِ الاقتصاديةِ والعمرانيةِ والخدميّة وسبقتها فيما هو أكثرُ من ذلك. (11)

إن العلمانية تقف بكل صراحة وقوة ضد " الشريعة" التي تنظم بأحكامها الحياة الإسلامية، وتضع لها الضوابط الهادية، والعاصمة من التخبط والانحراف، سواء في ذلك ما يتعلق بشؤون الأســرة " الأحوال الشخصية" أو المجتمع أو الدولة، في علاقاتها الداخلية أو الخارجية السلمية أو الحربية، وهو ما عنى به الفقه الإسلامي بشتى مدارسه، ومختلف مذاهبه، وخلف لنا ثروة تشريعية طائلة، تغنينا عن استيراد القوانين من غيرنا، فالعلمانية تأخذ من الإسلام ما يوافق هواها، وتعرض عما يخالف هواها، وتؤمن ببعض الكتاب وتكفر ببعض، وإذا لم يحكم المجتمع بما أنزل الله سقط لا محالة(12) .

المبحث الثاني ـ موقف الاقتصاد الإسلامي من المشكلة الاقتصادية:

المطلب الأول ـ النظرة الإسلامية للمشكلة الاقتصادية:

يختلف موقف الاقتصاد الإسلامي عن الاقتصاد الوضعي العلماني، اختلافا جذريا سواء من حيث تحديد طبيعة هذه المشكلة أو من حيث أسلوب حلها. فلا يعتبر الاقتصاد الإسلامي أن المشكلة الاقتصادية هي مشكلة الموارد النادرة أو الاختيارات البديلة كما ترى العلمانية، كما أنها ليست مشكلة التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات التوزيع؛ ولكنها مشكلة العمل الصالح المتقن المنتج الجاد والمستمر، قال - تعالى-: ﴿**قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنٰهُمْ سِرّاً وَعَلَانِيَةً مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلٰلٌ**﴾ [سورة إبراهيم:33].

إن ظلم الإنسان في حياته العملية وكفرانه بالنعم الإلهية هما السببان الأساسيان للمشكلة الاقتصادية، ويتجسّد ظلم الإنسان على الصعيد الاقتصادي في سوء التوزيع

ويتجسد كفرانه للنعمة: في إهماله لاستثمار الطبيعة وموقفه السلبي منها، فالاقتصاد الإسلامي لا يرد المشكلة الاقتصادية إلى نقص الموارد وبخل الطبيعة، ولكن يرجع السبب إلى سوء استغلاله للموارد والخيرات التي حباه الله بها، ضيع نفسه فرصة الاستفادة من هذه النعم، وصدق الله العظيم القائل " إن الإنسان لظلوم كفار" فالمشكلة الاقتصادية سببها ظلم الإنسان بكفرانه النعمة، وباحتكاره وطمعه وتسلطه ورأسماليته، وبحكام ينهبون ثروات الأمم وينفقونها على الشهوات وليس سببها الندرة(13)

ولا يزال العالم يعاني من آثار ما سمي بالأزمة المالية العالمية التي انفجرت في سبتمبر من عام 2008، لقد انهارت العديد من المؤسسات المالية العملاقة وانخفضت مؤشرات البورصات العالمية، وامتد الأثر إلى جميع دول العالم والى جوانب الاقتصاد الحقيقي في صورة ركود وبطالة وانخفاضات في معدلات النمو، ووفقا لبعض التقارير في البنك الدولي فان أسواق رأس المال في العالم خسرت في عام 2008 أكثر من ثلاثين تريليون دولار كما خسرت أسواق العقارات في نفس العام أكثر من 30 تريليون دولار، وتكاليف الإنقاذ عام 2009 تجاوزت الـ 20 تريليون دولار(14) .

جاءت بداية الأزمة عندما أعلنت بعض البنوك عن عدم قدرتها على توفير السيولة لسداد التزاماتها بسبب خسائرها المالية الكبيرة نتيجة للتوظيفات المالية الضخمة دون ضمانات كافية

ويحاول كثيرٌ من رجال المال والاقتصاد في الغرب تسويق الأزمة بأنها أزمة مالية وأسبابها مالية بحتة، ولكن كما نرى أن أسباب الأزمة أعمق من ذلك، وهو ما سنذكره في المطلب التالي

المطلب الثاني ـ التقدير الإسلامي للأزمة الاقتصادية:

جاءت الآيات القرآنية محذرة من الربا مهددة لمن يتعاطونه بأسلوب لا نظير له في القرآن الكريم: قال – تعالى - : ﴿ **يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرْبِى ٱلصَّدَقَٰتِ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ۝ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ۝ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۖ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَٰلِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ۝**﴾ [سورة البقرة:275- 279]. إلى غيرها من الآيات الكريمة...

إن النظام الربوي الذي هو مرتكز الرأسمالية نظام معيب من الوجهة الاقتصادية البحتة، وقد بلغ من سوئه أن تنبه لعيوبه بعض أساتذة الاقتصاد الغربيين أنفسهم؛ (15)

نعم الربا أو ما يسمى بالفائدة هو أساس عمل البنوك والمؤسسات المالية ووصل الأمر باعتباره عائد لرأس المال، فالتعامل به أمر طبيعي رغم ما قد يسببه من مشاكل اقتصادية واجتماعية، فمن الناحية الاقتصادية الفائدة من العوامل المؤدية للتضخم والمعطلة للطاقة البشرية المنتجة، والمؤدية إلى انتشار الكساد والبطالة.

والإسلام حينما حرم الربا إنما حرمه لأن فيه ظلما واضحا؛ ولأنه يربي الإنسان على الكسل وفيه انقطاع المعروف بين الناس؛ ولأنه مبني على مصائب الناس ويؤدي إلى خيانة الأمانة في المال الذي استخلف الله الإنسان فيه، ناهيك عن دوره في سوء توزيع الدخل وتمركزه بيد فئة الأغنياء، فلا غرابة إذا أن نجد من هو من جلدتهم يحذرهم من مساوئ الفائدة والتعامل فيها، فالاقتصادي المعروف كينز يقول: "إن معدل سعر الفائدة يعوق النمو الاقتصادي، لأنه يعطل حركة الأموال نحو الاستثمار في حرية وانطلاق، فان أمكن إزالة هذا العائق فان رأس المال سيتحرك وينمو بسرعة".(16) ، ومن المبادئ الاقتصادية التي جاء بها الإسلام:

ـ المال مال الله، والبشر مستخلفون فيه.
ـ احترام الملكية الخاصة
ـ ضمان حد الكفاية لكل فرد في المجتمع الإسلامي
ـ ترشيد الاستهلاك والإنفاق
ـ التنمية الاقتصادية الشاملة
ـ تحقيق العدالة الاجتماعية. (17)

لذلك فإنه لا يكفي نقض المشاريع العلمانية وبيان تهافتها بل لا بد من إبراز البدائل الإسلامية ولا بد من تمثل الحل الإسلامي وصياغته برؤى معاصرة جديدة تلبي تطلع العقل الإنساني إلى مزيد من المعرفة، وتلبي طموح العقل إلى التنوع والثراء في نموذجه الإسلامي.

واليوم والعالم يتداعى ويئن، فإن من المتعين على البنوك المركزية وعموم البنوك التجارية في العالم الإسلامي أن تبادر بإصلاح أنظمتها المالية، وأن تكف عن الربا وتزيينه، والحقيقة: إن المسلمين اليوم عزَ عليهم المال ففقدوه، وعزَت عليهم الحياة ففقدوها وأبى الله إلا تصديق كلام النبي إليه (18)، حيث يقول: " **يُوشِكُ الْأُمَمُ أَنْ تَدَاعَى عَلَيْكُمْ كَمَا تَدَاعَى الْأَكَلَةُ إِلَى قَصْعَتِهَا، فَقَالَ قَائِلٌ: وَمِنْ قِلَّةٍ نَحْنُ يَوْمَئِذٍ؟ قَالَ: «بَلْ أَنْتُمْ يَوْمَئِذٍ كَثِيرٌ، وَلَكِنَّكُمْ غُثَاءٌ كَغُثَاءِ السَّيْلِ، وَلَيَنْزَعَنَّ اللَّهُ مِنْ صُدُورِ عَدُوِّكُمُ الْمَهَابَةَ مِنْكُمْ،**

وَلَيَقْذِفَنَّ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمُ الْوَهْنَ، فَقَالَ قَائِلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا الْوَهْنُ؟ قَالَ: «حُبُّ الدُّنْيَا، وَكَرَاهِيَةُ الْمَوْتِ" (19)

الخاتمة:

تبين لنا من خلال هذا البحث أن تفسير الاقتصاد الإسلامي شامل، وكامل، ومبني على قواعد رئيسية من الشريعة الإسلامية، بخلاف النظام العلماني الذي وضع قواعده وأسسه النظرية الوضعية، على توقعات ونظريات رأسمالية كانت أو اشتراكية، وتركت الحرية المطلقة، بدون تدخل الدّين في اختصاصاتها.

كما توصلت من خلال هذا البحث إلى النتائج التالية:

1- أن العلمانية عملت على تنحية شرع الله، وغربت الأمة عن هويتها وأصبح كل من يتمسك بالهوية الإسلامية محارب ومحاصر من جميع طوائف النظم العلمانية.

2- نحن المسلمون أولى الناس باحترام العِلم، وتبني العِلْمية في كل أمورنا، فالدين عندنا علم، والعلم عندنا دين، ولم يعرف تراثنا صراعًا بين الدين والعِلم.

3- إن الإسلام ينظر للعلمانية على أنها نبتة غريبة عن الإسلام والمسلمين، تتناقض مع تشريعاته وأحكامه، لأنها "تعارض حاكمية الشرع بحاكمية البشر"، فهي مرفوضة ولا يمكن القبول بها.

4- أن المشكلة الاقتصادية سببها ظلم الإنسان بكفرانه النعمة، وباحتكاره وطمعه وتسلطه ورأسماليته، وبحكام ينهبون ثروات الأمم وينفقونها على الشهوات وليس سببها الندرة.

5- لا يكفي نقض المشاريع العلمانية وبيان تهافتها بل لا بد من إبراز البدائل الإسلامية ولا بد من تمثل الحل الإسلامي وصياغته برؤى معاصرة جديدة تلبي تطلع العقل الإنساني إلى مزيد من المعرفة، وتلبي طموح العقل إلى التنوع والثراء في نموذجه الإسلامي.

6- إن الصعوبات التي تواجه الأمة الإسلامية هي كيفية التطبيق، وكيفية تحويل الثروات التي لديها إلى دورة الإنتاج، وإلى خطط تنموية شاملة حتى لا يكون المال دولة بين الأغنياء منا وذلك كله وفق الضوابط الإسلامية، وهذا كله يمكن تنفيذه من خلال حسن صياغة السياسات الاقتصادية في الدولة الإسلامية.

7- أن الإسلام يعترف بقيمة الإنسان، ويعترف بحقوق المجتمع، فيقيم توازنًا بينهما، بل إنه جعل الفرد للجماعة، والجماعة للفرد عن طريق التضامن العام بين الأفراد. ما هي الجهود المبذولة حديثا لنشر العلمانية في العالم الإسلامي.

الهوامـــــــــــش:

القرآن الكريم. برواية حفص عن عاصم.

(1) المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى ـ أحمد الزيات ـ حامد عبد القادر ـ محمد النجار، تحقيق: مجمع اللغة العربية (دار الدعوة 624/2)، ج 2، ص 624.

(2) الكهنوت: هو أن يكون للكاهن أو رجل الدّين سلطة فوق الكل، على طريقة القساوسة في العصور الوسطى للوصول للحكم. ينظر: د. محمود محمد علي، محمد أركون ونظرية الكهنوت المتأسلم، ص 3

(3) ينظر: د. عبد الوهاب المسيري: العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، دار الفكر، دمشق، ط1 ،2009م، ج 1، ص 56.

(4) ينظر: د. عبد الوهاب المسيري: العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، ج 1، ص 56، 57.

(5) ينظر: الاتجاهات الفكرية المعاصرة وموقف الإسلام منها، د. جمعة الخولي، ص91

(6) المنظور التأويلي في أعمال محمد أركون، محمد الطوالبة، ص 27.

(7) ينظر: العلمانيون والإسلام، محمد قطب، دار الشرق، من ص 15 إلى ص 21

(8) ينظر: عبد الوهاب المسيري، العلمانية والحداثة والعولمة، ص 104.

(9) ينظر: الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي، د. رضا أبو حمد، ص 40، سامي كاب، الفرق بين العلمانية والرأسمالية وضرورة النظام الإشتراكي، صحيفة الحوار المتمدن، العدد 3522. مقال على الانترنت. التاريخ: 2011 / 10 / 21

(10) مقال: خديجة الساعدي، بتاريخ: 2017/11/28م، موقع الجزيرة نت.

(11) مقال: خديجة الساعدي، بتاريخ: 2017/11/28م ، موقع الجزيرة نت.

(12) ينظر: الإسلام والعلمانية وجها لوجه، يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة للنشر، القاهرة، طـ 7، ت: 1997م، ص 47.

(13) ينظر: المشكلة الاقتصادية بين الفكر الاقتصادي الرأسمالي والفكر الاقتصادي الإسلامي/ د. بن سحنون سمير/ مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية (جامعة الوادي- العدد الثامن- المجلد الثالث) ص 215

(14) الأزمة المالية والاقتصادية العالمية: أسبابها وإمكانية تجنبها من منظور اقتصادي إسلامي، رياض المومني / أستاذ الاقتصاد في جامعة اليرموك – الأردن، بحث مقدم لمؤتمر (الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي) ص، 225، 227.

(15) مجلة صيد الفوائد، جريدة اقتصادية، 1429/10/17هـ د. خالد عبد الرحمن الشايع.

(16) الأزمة المالية والاقتصادية العالمية: أسبابها وإمكانية تجنبها من منظور اقتصادي إسلامي، رياض المومني، أستاذ الاقتصاد في جامعة اليرموك – الأردن، بحث مقدم لمؤتمر (الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي)

(17) ينظر: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية: أسبابها وإمكانية تجنبها من منظور اقتصادي إسلامي، رياض المومني، ص 237

(18) ينظر: الأمير شكيب أرسلان، كتاب لماذا تأخر المسلمون؟ ولماذا تقدّم غيرهم؟، مؤسسة هنداوي سي آي سي، المملكة المتحدة، 2017م، ص48. وما بعدها.

(19) أبو داود سليمان، سنن أبي داود، تحقيق: محمد عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ب: ط، ت، باب: في تداعي الأمم على الإسلام، ج 4، ص 111. ح: 4297.